عوامل التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية

د.أحمد خميس
مدرس العلوم السياسية - جامعة حلوان

مقدمة

مرت كوريا الجنوبية بعملية التحول الديمقراطى، منذ الحكم العسكري للجنرال بـــارك شونج هى الذى قاد الانقلاب العسكري فى مايو ١٩٦١؛ نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور الأوضاع السياسية ، لتظل كوريا الجنوبية خاضعة للحكم العسكري لقرابة ثلاثة عقود تالية للانقلاب الذى قاده بارك إلى الحكم الديمقراطى، الذى سمح للكوريين باختيار رئيسهم.

وقد أثارت التجربة الكورية اشكاليتين: الأولى تتعلق بعلاقة التحول الديمـــقـــراطـــى والتنمية الاقتصادية، والثانية، تتعلق بالتحول الديمقراطى والعوامل الخارجية خاصة دور الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا تتناول الدراسة ثلاثة محاور:

أولاً: معالم التحول الديمقراطي فى كوريا الجنوبية، ثانياً: العوامل الداخلية للتـــحـــول الديمقراطي فى كوريا الجنوبية، ومنها: العامل الاقتصادي، والعامل الاجتماعي (الثقافي)، بالإضافة الي العامل السياسي، ثالثاً: العوامل الخارجية التى ساهمت فـــى الـــتـــحـــول الديمقراطي فى كوريا الجنوبية، وهذا يتضح فيما يلي:

أولاً: معالم التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥م، تم تقسيم كوريا إلى منطقتي نفوذ، تلـــت هذه الأحداث قيام حكومتين موازيتين فى ١٩٤٨م، حكومة شيوعية فى الشمال، وأخـــرى موالية لأمريكا فى الجنوب،وعند قيام الحرب الكورية سنة ١٩٥٠م، دعمت الـــولايـــات

المتحدة كوريا الجنوبية، بينما قامت الصين بدعم كوريا الشمالية،وأخيراً تم الاتفاق علي اقامة هدنة سنة ١٩٥٣م، وتم تقسيم شبه الجزيرة إلى جزئين يفصلهما نطاق منزوع السلاح.

حيث شهدت كوريا الجنوبية وتحت حكم "**سنگمان ري**" ثم القيادة السياسية "**لبارك شنغ هي**" تطورا اقتصاديا سريعا، وقد ظهرت اضطرابات سياسة عديدة، انتهت مع نجاح موجة الاحتجاجات فى قلب النظام الدكتاتوري وتنصيب حكومة ديموقراطية مطلع الثمانينات،وفي ظل احتمال إعادة توحيد الكوريتين يطغى على الأولويات السياسية الأخرى فى البلاد (١).

فعلي الرغم أن الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ شهدت عملية التحول الديمقراطي الفعلي، خلال رئاسة "**كيم يونج سام**" كأول رئيس مدني لكوريا الجنوبية، الا أن النظام السياسي الكورى مر بالعديد من مراحل عملية التحول الديمقراطى، التي مهدت الطريق للتحول الديمقراطي الفعلي الذي تحقق، لعل أبرز ملامحها ما يلي:

١- المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦١

شهدت هذه المرحلة العديد من الممارسات الديمقراطية خاصة خلال الفترة ١٩٤٨ حتى ١٩٦٠ التى تولى فيها سينجمان رى قيادة البلاد، وكان معاديا لليابانيين والشيوعية، ومؤيداً للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن فترته شابها العديد من القيود على المعارضة، وتدهور فى الاوضاع الاقتصادية والتى صاحبها مظاهرات ضد تردى الاوضاع فى كوريا، قوبلت بالقمع من قبل نظام رى، وامتدت المظاهرات حتى اجبرته على التخلى عن الحكم.

وتم تشكيل حكومة مؤقتة بعد تخلى ري عن الحكم عام ١٩٦٠ اعتمدت النظام البرلمانى واسست جمعية وطنية من مجلسين، وتولى تشانج مايون أول رئيس وزراء فى هذا النظام، إلا أنه فشل فى احداث أى تقدم ملموس فى الجانب الاقتصادى، الأمر الذى احدث اضطرابات واسعة انتهت باستيلاء الجنرال بارك على الحكم(٢).

٢- المرحلة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٥

عندما نجح الجنرال بارك شونج هى فى الانقلاب العسكري فى السادس عشر من مايو

١٩٦١؛ نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور الأوضاع السياسية فى كوريا، وظلت كوريا الجنوبية خاضعة للحكم العسكري لقرابة ثلاث عقود من ١٩٦١ إلى ١٩٧٩(٣). وعقب توليه الحكم قام بالعديد من الاجراءات لعل أهمها:

- تشكيل المجلس الاعلى لاعادة التشييد القومى ليكون اعلى جهاز تنفيذى وتشريعى وقضائي للحكومة الجديدة حتى استفتاء ديسمبر ١٩٦٢ الذى اعتمد دستورا جديدا لكوريا، احيا من خلاله النظام الرئاسي، والتشريعى المكون من مجلس واحد.
- اعتماده على جهاز الاستخبارات مما مكنه من اختراق كافة نواحى الحياة السياسية والاقتصادية فى كوريا.
- تشكيل نخبة من التكنوقراط الذين تلقوا دراستهم فى الخارج؛ ليقودوا مجلس التخطيط الاقتصادى المسئول الأول عن التنمية فى كوريا، والذى بدأ تحت قيادة بارك عملية تنمية اقتصادية مخططة(٤).
- عمل بارك على تدعيم سلطات رئيس الجمهورية، وهو ما ظهر جليا فى دستور "يوشين" الذى يعنى "اعادة الاحياء"، فأوكل انتخاب رئيس الجمهورية إلى مجموعة من الناخبين بلغ عددهم ٥٠٠٠ شخص يسمون بالمجتمع الانتخابي، الذى يتم انتخاب اعضائه بالاقتراع العام الشعبي. كما أوكل الدستور للتجمع الانتخابي حق تعيين ثلث اعضاء الجمعية الوطنية المؤلفة من مجلس واحد، بتوجيه من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات، على ان ينتخب باقى النواب عن طريق الاقتراع الشعبي لمدة ست سنوات. فضلا عن منح الرئيس صلاحيات فى تعيين واقالة رئيس الوزراء وحكام المقاطعات وكبار الموظفين، مع جواز حل الرئيس للجمعية الوطنية(٥).

وعقب اقرار الدستور الجديد تم تدشين حملة لجمع توقيع مليون مواطن كورى ضد العمل بهذا الدستور، ورد بارك على هذا الاجراء باصدار قانون يناير ١٩٧٤ الذى يجعل مناهضة الدستور جريمة يعاقب عليها بالحبس ١٥ عاما. ومع تزايد الاجراءات الامنية، تزايدت الاحتجاجات التى انتهت باغتيال بارك على يد الجنرال كيم جاى كيو رئيس المخابرات آنذاك فى ٢٦-١٠- ١٩٧٩(٦). واستولى الجيش على الحكم، وفرض الاقامة الجبرية على بعض زعماء المعارضة، واجرى محاكمات للبعض الاخر من تلك القيادات المعارضة.

٣- المرحلة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢

على الرغم من الاداء الاقتصادى الذى تحقق بعد تولى الجيش الحكم عقب اغتيال بارك، لم يمنع طلاب الجامعات من تنظيم مظاهرات ضخمة عام ١٩٨٥، واندلاع حملة عصيان مدنى عنيفة شملت مختلف أرجاء البلاد، مطالبة بتعديل الدستور، ليسمح بانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، تجلى معها عدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار حاسم بسبب الاستعدادات الكورية لتنظيم دورة سيول الاوليمبية عام ١٩٨٨ خوفا من الدعاية السيئة، وتشويه صورة نظام شون، وخسارة تنظيم الدورة الأوليمبية. وقد وعد شون بدعم اى تغييرات دستورية ستصدق عليها الجمعية الوطنية، ووعد بترك السلطة فى فبراير ١٩٨٨ فى كافة الأحوال(٧).

اعلن شون وفى أبريل ١٩٨٧ ارجاء كافة المناقشات الخاصة بالتعديل الدستورى إلى ما بعد انتهاء الدورة الأوليمبية، ليستمر اختيار خليفته عن طريق المجتمع الانتخابي وليس عن طريق الانتخاب المباشر كما كان تطالب مظاهرات الطلاب. وتم الدفع بالجنرال السابق روتاى رو خليفة لشون، مع تدفق الآلاف إلى الشوارع مطالبين بتعديل الدستور، واجراء انتخابات مباشرة، مما دفع الطبقة الوسطى، ورجال الدين والصحفيين، والمنظمات النسائية إلى المشاركة مع الطلاب فى الانتفاضة الشعبية ضد شون، الذى تخلى عن الحكم. وإبان تخلى شون عن الحكم اعلن روتاى رو استجابته لمطالب المتظاهرين، عبر العديد من المقترحات، لعل أهمها:

- تغيير سلمى للحكومة بعد انتخابات رئاسية مباشرة فى ظل دستور جديد يوضع بالتعاون بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة.
- مراجعة نظام الانتخابات الرئاسية بما يضمن حرية الترشيحات، ودون أى قيود، ونزاهة تلك الانتخابات.
- المصالحة والوحدة الوطنية بازالة جميع الاحقاد والنزاعات السائدة فى الاوساط السياسية، وجميع دوائر المجتمع الأخرى، والعفو عن المعارضين السياسيين.
- ضمان حقوق الانسان فى الدستور الجديد، واحترام حق المثول امام القضاء فى حالة إلقاء القبض على أى شخص.

- اصلاح جذرى يشمل حرية الصحافة، وتحقيق لا مركزية السلطة على مستوى جميع القطاعات فى المجتمع، وكفالة حرية الاحزاب السياسية فى ممارسة أنشتطها، وخلق مناخ ملائم للحوار(٨).

وبناء على هذه المقترحات تم تكليف ثمانية وزراء ليس لهم انتماءات سياسية بناء على طلب المعارضة تشكيل الحكومة، وفى ١٩٨٧ وافق ٩٣% من الذين صوتوا على الاصلاحات الدستورية على الدستور الجديد، والذى شمل إلى جانب المبادىء السابقة، الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، والحد من سلطات رئيس الجمهورية فى حل البرلمان أو فرض حالة الطوارىء. وبالفعل اضحت الديمقراطية واقعا فى كوريا عقب انتخاب رو رئيساً، ثم تلاه انتخاب الجمعية الوطنية، وتمكنت احزاب المعارضة من تشكيل الحكومة الائتلافية.

واستمرت الممارسات الديمقراطية دون حدوث ما يعكر صفوها، وشهد ديسمبر ١٩٩٢ إجراء انتخابات رئاسية جديدة فاز فيها كيم يانج سام (أول رئيس مدنى لكوريا)، تلتها انتخابات برلمانية ثم انتخابات محلية تمت جميعها فى جو من النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص(٩).

وبدأت كوريا مع وصول كيم يونج سام إلى السلطة مرحلة جديدة من التحول الديمقراطى، وتحولت الديمقراطية من كونها رمزا وقيمة إلى حقيقة وواقع سياسي، مقبول وملتزم به من قبل الحكام والمحكومين على حد السواء، وتيقن الشعب الكوري أن مستقبلهم اكثر اشراقا، وأنهم سيتمتعون بالرفاهية الاقتصادية، والحرية المدنية، خاصة بعد وصول "**الرئيس سام**" إلى الحكم وهو احد القادة المعارضين البارزين فى كوريا الجنوبية والذى اكد ثقته فى امكانية تحقيق الهدف الأسمى للكوريين المتمثل فى: اصلاح الواقع الاقتصادى والاجتماعى الكورى، وتحقيق التماسك الديمقراطى(١٠). وسيتم توضيح دور سام فى عملية التحول الديمقراطى فى متغير القيادة السياسية باعتباره أحد العوامل الداخلية المسئولة عن احداث مثل هذه العملية.

ثانيا: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي فى كوريا الجنوبية:

١- العامل الاقتصادى

وصف صامويل هنتتجتون العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية ب"العلاقة المعقدة"، التى تتفاوت من فترة لأخرى، ومن نظام لآخر(١١)، ويوجد ثلاثة اتجاهات حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. يعبر عن الاتجاه الأول آدم اسميث إذ يعد اول من تحدث عن الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية فى كتابه ثروة الامم(١٢)، ثم جاء "سيمور ليبست" ليشير إلى ان الرأسمالية تؤدى إلى الديمقراطية؛ إذ تعمل على خلق الثروة، ومن ثم تزيد نسبة المتعلمين، وتنمى وتزيد الطبقة الوسطى فى المجتمع، وتحدث تغيرات على الصعيد الثقافى لتبدأ المطالبة بالديمقراطية، وتعمل الطبقات الدنيا أيضاً على المطالبة بالديمقراطية؛ إذ بفعل عوامل النمو الاقتصادى وزيادة الدخل تسمح بتطوير رؤى جديدة للمواطن نحو السياسة.

ويعبر عن الاتجاه الثانى فوكوياما وآخرون، الذين يرون عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فالديمقراطية عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، ودللوا على ذلك بتجربة النمور الاسيوية فى النصف الثانى من القرن العشرين التى حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية وتعثراً ديمقراطيا. ويرى باحث آخر أكثر من ذلك إذ يعد الديمقراطية عائقا للنمو الاقتصادى، حيث يرى أن التنمية الاقتصادية تتطلب استثماراً، وأن الأنظمة غير الديمقراطية هى الوحيدة القادرة على مواجهة الضغوط الشعبية للاستهلاك الفورى والمباشر(١٣).

ويعبر الاتجاه الثالث عن وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الا انه يري أن الديمقراطية متغير مستقل، والتنمية الاقتصادية متغير تابع(١٤).

وقد ارتبط التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية بأن التنمية الاقتصادية تتطلب تقييداً للديمقراطية، إذ أكد بارك فى كتابه " الدولة والثورة وأنا" على ضرورة اتباع الديمقراطية تناسب ظروفنا السياسية والاجتماعية، والتى خصها بالديمقراطية الإدارية، ومن ثم فقد استطاع النظام الشمولى لبارك، ومن بعده هوان أن يحقق تقدماً اقتصادياً غير مسبوق، ارتبط بوضع قيود على الحريات والحقوق والأنشطة السياسية(١٥). وأكد إبان الانقلاب أن التقدم الاقتصادى اساس شرعية نظام الحكم فى تلك الفترة (١٦).

ورأى البعض أن الانقلاب الذى قاده بارك لم يكن استجابة لعدم الاستقرار السياسي فحسب، وإنما كان محاولة لارساء سياسات اقتصادية جديدة. وهو ما عبر عنه فى تحقيق الهدف من الانقلاب الذى قاده، والمتعلق بإحداث ثورة صناعية فى كوريا (ثورة اقتصادية) تعتمد على الكفاءة الذاتية(١٧).

ومن الملاحظ أن التقدم الاقتصادى الذى تحقق فى كوريا الجنوبية إبان حكم بارك أفضي إلى تغيير اجتماعى تمثل فى تكوين طبقة وسطى متعلمة واحدث تقارباً بين الطبقات الاجتماعية وتغييراً ثقافياً تمثل فى اتاحة الفرصة للافراد فى المشاركة بحرية فى الحياة الاقتصادية، والمطالبة بأن يكون لهم صوت مسموع على الساحة السياسية، والاتجاه صوب توفير فرص التعليم(١٨). ونتيجة للتغيير الاجتماعى والثقافى الذى صاحب التقدم الاقتصادى كانت الجامعات والمؤسسات التعليمية بمثابة المصدر الرئيس للاضطرابات والمطالبات بتحقيق الديمقراطية(١٩). فقد احدثت التنمية الاقتصادية نوعا من الارتفاع فى المستوى التعليمى، الذى صاحبه مطالبات من قبل الطلاب بأن يكون لهم صوت مسموع فى الشئون الداخلية، والمشاركة فى الحياة السياسية، وتمثل ذلك فى المظاهرات التى قادوها رافعة شعار "التحول الديمقراطى وتحقيق العدالة التوزيعية"(٢٠).

وطالبت الطبقة الوسطى فى كوريا بأن تصاحب التنمية الاقتصادية تحول ديمقراطى، ليصبح تأثيره الاقتصادى له مردود سياسي متمثل فى درجة من النفوذ والتأثير تتوافق مع مكانتهم الاقتصادية(٢١).

فضلا عن نمو المعارضة العمالية التى تزايدت مع التحول الاقتصادى؛ نظرا لما يعانيه العمال من ظروف عمل سيئة، ومع تطبيق الاستراتيجية التنموية صاحبها صلابة وحماس الطبقات العمالية، إذ حظيت بدعم الكنائس التى وفرت لهم اماكن لبحث مشاكلهم، وتوعيتهم بحقوقهم المنصوص عليها فى قوانين العمل، ورأو أن الديمقراطية لا تتعلق بالانتخابات الحرة النزيهة فقط، وإنما تتجاوز ذلك بتنمية مشاركة العمال فى اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشآت التى يعملون فيها(٢٢).

وكان يعتقد بارك أن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة شرطا ضروريا لتأسيس حكومات تمثيلية، وهذا ينطبق على الدول الآسيوية عامة؛ لما تعانيه تلك الدول من فقر

اقتصادى، وبطالة(٢٣). إذ حققت التجربة الكورية نموا اقتصاديا تبعه تحول ديمقراطى، وكأن الديمقراطية كانت نتيجة التنمية الاقتصادية، التى ساهمت فى افراز مجموعة من التغيرات ارتبط بعضها بايجابيات التنمية، وما شملته من تغير فى قيم وسلوكيات الشعب الكورى الجنوبي، والتى تحولت إلى مطالبة الشعب الكورى باصلاح شامل على كافة المستويات، وهو ما ربط شرعية النظام بمدى تحقيق الانجاز الاقتصادى، والفعالية الانتاجية، والاستقرار الاقتصادى، والأداء السياسي الفعال للنظام(٢٤).

ومع تأكيد النظام الحاكم فى كوريا أن الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على تحقيق أو التحول الديمقراطى، اختلف الكوريون حول معايير تقسيمهم للنظام، فرأى البعض أن المعيار هو المعيار الاقتصادى المتمثل فى مستوى المعيشة، ومستوى الرفاهية القومية، ورأى أخرون أن المعيار الاجتماعى اولا قبل المعيار الاقتصادى، فينشدون العدل الاجتماعى، والمساواة. وأخرون رأوا أن المعيار السياسي أولا المتعلق بدرجة الحرية المدنية، والمشاركة السياسية(٢٥).

٢- العامل الاجتماعى (الثقافى)

يتناول العامل الاجتماعى التركيز على الثقافة ودورها فى إحداث التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية.

يرى الباحث العربي بلقزيز أن أهم شروط الانتقال الديمقراطي هو خلق ثقافة سياسية جديدة لدى النخب الحاكمة والمعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي سياسي جديد يؤدي إلى إعادة صياغة مصادر الشرعية وبناء المؤسسات الديمقراطية، وهذا يحتاج إلى صفقة سياسية بين السلطة والمعارضة؛ وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، والاستجابة للمطالب الشعبية(٢٦).

ويري باحث أخر إذا كانت الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي متعددة، وتختلف من مجتمع إلى آخر، فإن الثقافة السياسة تعد من أبرز العوامل المؤثرة فى هذا الصدد(٢٧). خصوصاً أن كافة البدائل للحكم الديمقراطي قد أثبتت فشلها، وفقدت مصداقيتها أو جاذبيتها، فقد أصبحت الديمقراطية نظام الحكم الوحيد المقبول لدى شعوب الأرض(٢٨).

وتعد الكونفوشية المؤثر الأساسي فى المنظومة الثقافية الكورية، إلى جانب المسيحية عقب دخولها منطقة شرق آسيا التى أثرت على الثقافة السياسية الكورية. فمع انتشار المسيحية فى كوريا منذ القرن الثامن عشر أثرت على الحياة السياسية، إذ مثلت الكنائس البروستانتية الناشط الأول فى مواجهة المحتل اليابانى فى مرحلة الاحتلال، وبعد مرحلة الاحتلال طالبت بالديمقراطية عبر تنظيم المظاهرات، واصدار المنشورات الداعية إليها، وقد انحازت الكنيسة الكاثوليكية منذ السبعينات من القرن العشرين إلى الكنيسة البروستانتية، وركزوا معا على رؤية السيد المسيح فى تحريك الشعب الكورى، عند الظلم والاستبداد، وأن الشعب الكورى شعب مختار ليحدث مثل هذا التغيير(٢٩).

وتعد الكونفوشيوسية عماد لفلسفة حكم الدولة والمجتمع، والتى تقوم بالأساس على شخصية أو أبوية السلطة، وهيراركيتها، وعلى العلاقات الاجتماعية، وحرصت القيادة الكورية على إحياء الأنماط التقليدية للثقافة الكورية فى مواجهة محاولات المنظومة الليبرالية الغربية اختراق المجال الثقافى الكوري، وما يمثله ذلك من خطر على تقويض الركائز التقليدية للثقافة الكورية(٣٠).

ويمثل الفكر الكونفوشيوسي المصدرالرئيسى للثقافة السياسية الكورية؛ ويرجع ذلك للهيمنة الصينية على كوريا. ويضمن هذا الفكر مكانة خاصة للنبلاء فى المجتمع، والتزام الفرد تجاه الجماعة مقابل مصالحه الخاصة؛ لتدعيم الاتفاق والتماسك بين افراد المجتمع(٣١).

وتقوم الثقافة الكورية على العديد من الأسس، لعل أهمها:

أ. احترام وتقديس السلطة الرسمية، واضفاء مكانة خاصة على المسئولين الحكوميين.

ب. التأكيد على قيمة العمل الجاد، والانجاز وهى الدعامة الاساسية لدفع خطى التنمية الاقتصادية فى كوريا.

ج. الميل إلى الانتظام فى جماعات واسباغ قدر من الشرعية على هذه التكوينات مع قبول التمايز السلوكى فى نطاقها، وبالتالى لا يوجد فصل بين الفرد والمجتمع فى كوريا.

د. التأكيد على روح الجماعة والعمل فى اطارها، مع تقديس المسئولية والطاعة.

ه. التأكيد على أهمية العلاقات الشخصية والعائلية باعتبارها أحد أسس الفكر

الكونفوشيوسي الذى عقد أهمية خاصة على السلطة الأبوية، والأسرة الممتدة على حساب الولاء للسلطة السياسية.

و. سيادة القيم الهيراركية فى كل من المجال السياسي والاداري، وانعكس ذلك سلبيا على المجال الاداري تمثل فى صعوبة الترابط والتعاون المؤسسي خاصة على كل من المستويين الأدنى والأوسط(٣٢).

إلا أن الثقافة الكورية طرأ عليها عدد من المتغيرات دفعها صوب الليبرالية الفردية، تمثلت أهم هذه المتغيرات فى فقدان الافراد تدريجيا لاتصالهم بالجماعات التقليدية مع الانتقال من الريف إلى الحضر، ولم يستوعب الحضريون الجدد الاحساس العام بمجتمعهم، وحاولوا التكيف مع حياة المدينة بوسائل فردية انعكست على ذاتيتهم، تمثلت فى النهاية فى كل فرد أكد على مصالحه الشخصية، بغض النظر عن المصلحة العامة للجماعة التى ينتمى إليها(٣٣).

ولايمكن إغفال دور التنظيمات الكنسية سواء الكاثوليكية او البروستانتية فى نشر الافكار الديمقراطية والمساواة، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والمساندة المالية، وتوفير فرص العمل، والتدريب وتعليم الفقراء، والسماح للطلاب بالتعبير عن آرائهم خلال الكنائس وتشجيع الرهبان والأساقفة لهم(٣٤)؛ مما ساهم فى إعادة تشكيل الثقافة السياسية الكورية، على اساس ارتباط الكونفوشيوسية بالفكر الصينى، وارتباط المسيحية بالفكر الغربي والثقافة الليبرالية، لذا طالبت بتطبيق المساواة والحرية فى اطار الديمقراطية، وعملت على هيكلة العديد من الكيانات الوسيطة التى تركزت فى الكنائس، وعبر من خلالها الطلبة، والعمال عن مطالبهم، إلى جانب دور الأساقفة والرهبان فى نشر الأفكار الديمقراطية والمساواة، وحث الطلبة والعمال على التعبير عن مطالبهم، ووصلوا فى النهاية إلى تحالف قادة الكنائس، والطبقات العمالية، والطبقات الفقيرة، والطلبة، وحاولوا تنظيم القوى الجماهيرية من أجل القضاء على المظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والدفع باحترام حقوق الانسان وحرياته المدنية(٣٥).

وبالتالى لعبت المسيحية دورا هاما فى التحول الديمقراطى، وساعدها فى ذلك محاولتها استعادة بعض العناصر التقليدية للثقافة الكورية، التى ساعدت على انتشارها وتأثيرها على الكوريين.

وقد تمكنت كوريا الجنوبية من تطوير تجربة تنموية اصلاحية تقوم على عناصر ثقافية معينة تختلف عن الثقافة الغربية فى عدة محاور أساسية، اهمها:

أ. رفض الثقافة التجارية الاستهلاكية الغربية وتوابعها.

ب. رفض المفاهيم الغربية حول أولوية الفرد على الجماعة، وما يتعلق بتلك الثقافة من تداعيات(٣٦).

ج. رفض مفاهيم الغرب حول دولة الرفاهة(٣٧).

٣- العامل السياسي

يتناول العامل السياسي التركيز على دور النخبة الحاكمة (القيادة السياسية) فى كوريا الجنوبية فى إحداث التحول الديمقراطى.

تتعدد تعريفات القيادة لعل أهمها تعريف موسوعة العلوم السياسية القيادة بأنها صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس فى سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة. ويتحقق الاستقطاب،عادةً، من خلال الثقة والاقتناع العملي أو النظري بشخصية القائد أو أشخاص القيادة وغاياتهم، والإعجاب بسيرتهم وسلوكهم، وقدرتهم على انجاز المهام والاستجابة للتحديات المطروحة، فضلاً عن ضرورة توافر التعاطف والاتصال بين القيادة واتباعها(٣٨).

كما عرف Blondel القيادة على أنها "القوة التي يمارسها شخص ما؛ لدفع أعضاء الحكومة نحو العمل فى اتجاه معين"(٣٩).

وقد لعبت القيادة السياسية فى كوريا دورا محوريا فى عملية التحول الديمقراطى، عبر العديد من المراحل، لعل أهمها:

- بالنسبة لمرحلة ما قبل التحول الديمقراطى، مثلت القيادة المتغير المستقل فى حركة النظام، إذ عملت على التوجيه والرقابة والضبط لحركة النظام، وعملت على انجاز مجموعة من الأهداف إلى جانب التحول الديمقراطى، تمثلت فى اعادة بناء الأمة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة الشعب الكورى. وقد ساهمت التنمية الاقتصادية فى التحول الديمقراطى، لافساحها المجال أمام الطبقة الوسطى لايجاد مؤسسات سياسية تستوعبهم، لتتوافق مكانتهم الاقتصادية مع المكانة السياسية(٤٠).

ومن ثم وضعوا الاساس الاقتصادى الذى يحقق التحول الديمقراطى للكوريين؛ استجابة لمطالبهم.

- وفى حقبة الثمانينيات بادرت القيادة السياسية بالاصلاح والتحول الديمقراطى، وهو ما مثل استجابة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحققت، وساهمت فى توعية الأفراد بحقوقهم، عبر زيادة مستوى تعليمهم، وانتشار وسائل الاتصال، ومن ثم بادرت بالتحول الديمقراطى؛ للحفاظ على بقائهم فى السلطة، واستجابة لضغوط القوى الشعبية التواقة إلى الديمقراطية.
- وفى حقبة التسعينات كان للقيادة السياسية دور بارز فى تحويل الديمقراطية من مجرد رمز إلى قيمة وحقيقة فى الواقع السياسي الكورى، عبر ترسيخها فى قواعد للممارسة السياسية تضمنت: انتخابات تنافسية، وتوسيع نطاق السلطة التشريعية، واصلاح النظام السياسي والمجتمع الكورى(٤١).

واعتبر كيم يونج سام أول رئيس مدنى لكوريا الجنوبية خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨، وهو الذى قاد التحول الفعلى نحو الديمقراطية فى كوريا الجنوبية، ورفع سام شعار "بناء كوريا الجديدة" ، إذ سعى إلى كسب التأييد الشعبي لتحالف الأحزاب السياسية داخل حزبه "حزب كوريا الجديدة" فضلا عن تسمية حكومته بـ"الحكومة المدنية" على أساس انها اول حكومة مدنية بعد ثلاث عقود من الحكومات العسكرية(٤٢).

وأعلن الرئيس سام عقب فوزه بالانتخابات بأنه سيقوم بالعملية السياسية، إلى جانب استكمال مسيرة التحول الديمقراطى، وبناء على ذلك اعلن ان الاصلاح ليس هدفا فى حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق عدة اهداف اخرى، أهمها: بناء مجتمع ديمقراطى يقوم على ثلاثية الحرية والإخاء والمساواة(٤٣).

وقد عمل سام على تحقيق ما وضعه من اهداف على كافة المستويات، لعل أهمها:

أ. الجانب السياسي.

ب. الجانب القانونى.

ج. الجانب السياسي.

عمل الرئيس سام على تحقيق الاصلاح السياسي على مسارين:

١. توليد ثقة الافراد فى النظام والحد من خوفهم من السلطة.

٢. القضاء على كافة اشكال الفساد.

ورأى أن هذين المسارين سيؤديان إلى خلق مجتمع كورى ديمقراطى حر، وفى المسار الأول عمل على القيام بالعديد من الاجراءات لعل أهمها:

- الغاء الإجراءات الأمنية المشددة التى كانت متبعة ابان الحكم العسكري، التى كانت تمنع المشاة من الاقتراب من مقر الرئاسة والجمعية الوطني، على اساس اعتبارهم اماكن سرية، وحولهم إلى أماكن ومتنزهات عامة.
- قدرة وسائل الاعلام على تناقل اخبار الوزراء وصورهم.
- اصدار عفو عام عن اربعين ألف سجين فى مارس ١٩٩٣.
- الاهتمام بتربية كوادر تهتم بأمور الأمة، وتدافع عن الديمقراطية(٤٤).
- القيام بحملات تطهير داخل المؤسسة العسكرية، إذ فصل قادة وزارة الدفاع الرئيسيين وقائد الجيش لشئون المجندين، وتحديد مهام جهاز الاستخبارات فى الأمور الخاصة بالأمن القومى، ومنعهم من مراقبة المدنيين؛ من أجل تطويع المؤسسة العسكرية مدنياً(٤٥).
- تعيين الوزراء من اساتذة الجامعات والعلماء ممن ليس لهم اى صلات بالنظم العسكرية السابقة، أو ليسوا من المسئولين الكبار بالحزب.
- اصدار تشريع يقضى بالحد من سلطات تخطيط الأمن القومى فيما يتعلق بالقبض على المشتبه بهم وتعذيبهم، وبالتالى عدم جواز حبس أى فرد لمدة خمسين يوم قبل التحقيق(٤٦).

وفى المسار الثانى المتعلق بمكافحة كافة اشكال الفساد اتخذ الرئيس سام العديد من الاجراءات لعل اهمها:

- أعلن عدم قبوله أى هدايا أو تبرعات من أية جهة فى خطابه عقب توليه الرئاسة الكورية بعد الانتخابات.
- اعلن سام عن حجم ثروته وثروة عائلته، ومصادرها.

- دفع اعضاء حكومته والبرلمان على الاعلان عن حجم ثرواتهم وثروات عائلاتهم، ومصادرها.
- فتح التحقيقات حول قضايا فساد البنوك ومعاقبة المسئولين عنها.
- فتح التحقيقات حول فساد الرئيسين السابقين لكوريا وهما: هوان، ورو بتهم الفساد، وخضعا للمحاكمة، وصدر حكم بالاعدام على الرئيس السابق هوان، والسجن اثنين وعشرين عاما على الرئيس الاسبق رو بتهمة الخيانة، وتغريم هوان ٢٢٦ بليون وان، و رو ٢٨٣ بليون وان كورى، وانهى الرئيس سام تلك التحقيقات بالعفو عن الرئيسين السابقين، واطلاق سراحهما(٤٧).

ب- الجانب القانونى:

اتسمت فترة حكم سام باصدار العديد من القوانين التى تضمنت نزاهة وحسن سير العملية السياسية، والعملية الانتخابية، والاحزاب السياسية، أبرز هذه القوانين ما يلى(٤٨):

- صدر فى ١٩٩٣ قانون تمويل الأحزاب السياسية؛ للقضاء على مصادر التمويل غير الشرعية للأحزاب السياسية، ولضمان عدالة توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل الأحزاب السياسية؛ لتحقيق الفصل بين المال والسياسة.
- صدور قانون تنظيم الانتخابات الذى تضمن وضع حدا اقصي للإنفاق على الحملات الانتخابية، ووضع العديد من الآليات لمعاقبة من يقومون بشراء الأصوات، ومن يقبل هبات غير مشروعة(٤٩).
- أصدر قانون الاستقلال المحلى الذى فوض صلاحيات للمجالس المحلية، التى تدعم المشاركة المحلية، وتضمن وجود أجهزة تشريعية محلية منتخبة، وتمت اول انتخابات للمحليات فى١٩٩٥على المستوى العام إذ انتخب ست عمد للمدن الكبري، وتسع حكام للأقاليم، و٢٣٠ رئيسا للضواحى، وأكثر من خمسة آلاف عضو بالمجالس المحلية. وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات مثلت اول انتخابات لرؤساء المجالس المحلية منذ ما يقرب من ثلاث عقود سابقة على تولى الرئيس سام الحكم، الا انها شهدت هزيمة حزبه فى الانتخابات التشريعية التى عقدت فى ١٩٩٦(٥٠).

ويمكن توضيح درجة ومستوى الديمقراطية فى حكومة الرئيس سام اعتمادا على

أربعة معايير هى:

١. نسق القيم الديمقراطى لدى المواطنين، ومستوى الأنشطة المدنية والسياسية والمشاركة والاستقلالية النسبية للجماعات المصلحية والتنظيمات الأخرى لم تكتمل فى عهده نسبيا، ويرجع السبب فى ذلك إلى الثقافة السياسية التقليدية ذات الطابع السلطوى، والتى تفاقمت وتفاعلت مع فترة طويلة من الحكم العسكرى لكوريا.

٢. أن كوريا الجنوبية لم تعرف خبرة تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارض، وان الرئيس سام الذى فاز فى الانتخابات الرئاسية بطريقة سليمة وشرعية من خلال انتخاب شرعى مباشر، لم يتمكن من هذا الفوز إلا بعد أن تخلى فجأة عن تاريخه الطويل المعارض للنظام، وتحالف مع الائتلاف الحاكم.

٣. ضمن نظام الرئيس سام الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين، وعمل على الحيلولة دون انتهاكها، وأن الاصلاح ليس هدفا فى حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى تمثلت فى أربعة أهداف: حكومة نظيفة، واقتصاد قوى، ومجتمع هادىء ومستقر، وأرض موحدة (توحيد كوريا).

٤. منح الدستور صلاحيات واسعة للرئيس، فيحق للرئيس تعيين وعزل الموظفين العموميين، والعمد، وحكام الاقاليم، وقادة الجهاز البيروقراطى دون اشتراط موافقة السلطة التشريعية إلا فى حالة وحيدة فقط الخاصة بتعيين وعزل رئيس الوزراء(٥١).

إلى جانب عدم إغفاله إصلاح أوضاع العمال، ووضع أسس جديدة لإدارة العلاقات بين العمال والإدارة تقوم على اساس المشاركة والتعاون وتعظيم المنفعة المشتركة، والاستقلالية والمسئولية، وعمل على تغيير اسلوب المنافسة ليقوم على التعاون من أجل التغلب على المنافسة الاقتصادية(٥٢).

وخلاصة ما سبق أن العوامل الداخلية سواء العامل الاقتصادى أو العامل الاجتماعى او العامل السياسي قد لعبت دورا محفزا على التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية. فالعامل الاقتصادى وضع كأساس للتحول الديمقراطى، ولعب العامل الاجتماعى وفى القلب منه الثقافة الكورية دورا فى إحداث التحول الديمقراطى، ثم العامل السياسي الذى قاد هذه العوامل ووضع التحول كهدف وسعى وراء تحقيقه.

ثالثاً: العوامل الخارجية التى ساهمت فى التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية:

تتضمن العوامل الخارجية العديد من المتغيرات، لعل أهمها:

١- دور الولايات المتحدة الأمريكية

لعبت البيئة الاقليمية والدولية دورا مؤثرا على كل دول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى، ومن ثم يتحدث البعض عن أن التحول للديمقراطية فى كوريا الجنوبية ينسب بدرجة محدودة إلى البيئة الدولية، وبدرجة أكبر إلى الالتزام الداخلى من خلال صراع مئات الآلاف من الكوريين وتطلعهم إلى الديمقراطية. فالولايات المتحدة الأمريكية كان لها فضل على كوريا الجنوبية فيما يخص الصعيد الاقتصادى فقط، أما فيما يتعلق بالجانب السياسي المختص بالديمقراطية وحقوق الانسان، فكانت الولايات المتحدة الامريكية تركز على ان السلطوية فى كوريا الجنوبية أفضل من الحكومات الشمولية فى الصين وكوريا الجنوبية؛ لذا ركزت على حماية الحكومات السلطوية الصديقة فى كوريا من تهديدات الدول الشمولية، وعقب الانقلاب فى كوريا سمح بتمركز حوالى اربعين ألف جندى أمريكى فى قواعد برية وبحرية وجوية فيها (كوريا) ومن ثم كان أحد أهداف القادة الانقلابيين توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية(٥٣). وبالتالى كانت الديمقراطية بعزم وتصميم المواطنين الكوريين، ولم يتم زرعها من قبل القوى الدولية(٥٤).

وعقب اغتيال بارك عملت الولايات المتحدة على مساندة هوان الذى استقبلته عدة مرات فى البيت الأبيض، فى حين رفضت استقبال المعارضة؛ وهو ما مثل دعما امريكيا لهوان، وتأييدا لما يقوم به من انتهاكات لحقوق الانسان. ولكن عقب تزايد الاضطرابات ضد حكم هوان وتزايد المشاعر الكورية المناهضة لأمريكا واستهداف المواطنين الأمريكيين، والمنشآت الأمريكية، دفع إدارة الرئيس الامريكى _ آنذاك_ ريجان للضغط على هوان؛ من أجل التخلى عن الحكم، وهو ما تحقق(٥٥).

وعقب انتخاب الرئيس سام – أول رئيس مدنى لكوريا الجنوبية- تزايدت الضغوط والدولية والامريكية بالاساس على كوريا الجنوبية، وبرز ذلك جليا عندما ربطت القوى الدولية انضمام كوريا لنادى الدول الصناعية المتقدمة باحراز تقدم على صعيد التحول الديمقراطى(٥٦).

٢- أثر الاقتداء

من غير المتصور اغفال تأثير الثورة الشعبية الواسعة فى الفلبين عام ١٩٨٦ ضد حكم فرديناند ماركوس الديكتاتوري، والتى أطاحت به، ودفعت بأرملة قائد المعارضة كورازان اكوينو لتكون رئيسة للفلبين من بعده، على دول شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية؛ إذ بدأت كوريا الجنوبية مسيرة التحول الديمقراطى فى العام التالى لثورة الفلبين مباشرة(٥٧).

٣- أثر العولمة

ومع بروز ظاهرة العولمة حدد الرئيس سام _ الرئيس الكوري من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ مفهوم العولمة بأنه سياسة للتنمية القومية، واستراتيجية للاصلاح القومى تهدف إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسة:

١. خلق إرادة من الطراز الأول.
٢. إضفاء العقلانية على كافة أوجه الحياة القومية.
٣. الحفاظ على الوحدة القومية بغض النظر عن الفوارق الطبقية والاقليمية والعمرية.
٤. تدعيم الكيان الكورى بوصفه أساس تحقيق العالمية.
٥. تعزيز الإحساس بالتجانس لدى الكوريين مع كل البشرية(٥٨) .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف الخمسة وضع سام ست خطوات:

أ. إصلاح التعليم وتهيئة المواطنين لتبوء دور القيادة فى هذا العالم المفتوح.
ب. إصلاح النظم القانونية والاقتصادية لملاءمة المستويات العالمية.
ج. الاصلاح السياسي بدفع الديمقراطية واعطاء الحرية للصحافة لمواجهة التحديات.
د. اصلاح الادارة العامة واعطاء قدر أكبر من اللامركزية والاستقلال المحلى لتحقيق فاعلية اكبر.
ه. اصلاح السياسات البيئية وجعلها اكثر فاعلية لحماية البيئة فى اطار الجهود العالمية لحماية البيئة.
و. الاصلاح الثقافى لدفع الشعب الكورى إلى تعديل قيمه الاجتماعية واتجاهاته وطرق تفكيره، حتى يتحقق التقدم القومى.

ومن ثم وضعت القيادة الكورية " العولمة" كهدف داخلى يهدف إلى تحسين نوعية

الحياة فى الدولة، ورفعها إلى مصاف المستويات العالمية. وايضا وضع العولمة كهدف خارجى تمثل فى تقديم كوريا الجنوبية اسهامات اكبر نحو تقدم الانسانية عبر توثيق التعاون على المستوى العالمى. وبالتالى تم تكييف سياسات العولمة على أنها سياسة وطنية اساسية(٥٩) .

ومن ثم عملت القيادة الكورية على أن تكون كوريا دولة محورية فى النظام الدولى، ومن أجل تحقيق ذلك تم تأسيس لجنة للعولمة تخضع للرئيس الكورى مباشرة، وتتولى تطوير استراتيجيات للتعامل مع عصر العولمة، عن طريق جمع المعلومات والخبرات المختلفة من مناطق مختلفة فى العالم. إلى جانب انشاء وزارة المعلومات مجلسا مسئولا عن المعلومات العامة حول العولمة، فضلا عن انشاء مجالس مختلفة فى الوزارات المتعددة للتخطيط والتنفيذ لمعاونة لجنة العولمة. ودعمت الحكومة الابحاث الاكاديمية المتصلة بالعولمة(٦٠).

ومع ذلك تبنت برنامج للاصلاح يقوم على اساس "ارساء المبدأ الوطنى"، ويتضمن المبادىء التالية:

- على المستوى السياسي: القضاء على الفساد، وتحقيق العدالة وانهاء التحالف بين النظام الحاكم والرأسمالية، وارساء قواعد مؤسسية لتطويع الجيش والشرطة مدنيا، وتبنى اصلاحات فى النظام الانتخابي، والنظام الحزبي.
- على المستوى الاقتصادى: منع توسيع الشركات الكبري، ودعم الصناعات الصغيرة، والشفافية المالية، وارساء نظام مالى ونقدى جديد.
- على المستوى الاجتماعى: تحسين وضع العمال والفلاحين، وارساء نظام تعليمى قائم على تربية النشء على القيم الديمقراطية.
- على المستوى الدولى والعلاقات مع كوريا الشمالية: تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية، واعطاء التعاون معها كأولوية (٦١). والسعى لتركيز التعاون بين دول المنطقة المحيطة وكوريا على التعاون اكثر من الاحتواء(٦٢).

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن انكار دور العوامل الخارجية فى عملية التحول الديمقراطى فى كوريا، وإن رأى البعض اقتصارها على التنمية الاقتصادية، إذ أسهم صندوق النقد الدولى فى تمويل بعض المجالات الاقتصادية، ولجأت العديد من القوى

الدولية لاتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية كتخفيف أعباء الديون، أو كفرض عقوبات؛ من أجل حفز النظام السلطوى فى كوريا على اجراء اصلاحات او بدء عملية التحول الديمقراطي(٦٣).

فى حين يرى البعض أن العوامل الخارجية ساهمت فى احداث التحول الديمقراطى عبر تقديم الحكومات الاجنبية والمؤسسات الدولية الدعم لاستقلال المجتمع المدنى فى كوريا، وحفزها على التحول الديمقراطى(٦٤).

ومن ثم يمكن القول أن كلاً من دور الولايات المتحدة الأمريكية أو أثر الاقتداء أو أثر العولمة، كان له دور محفز على التحول الديمقراطي فى كوريا الجنوبية.

الخاتمة

تناولت الدراسة العوامل التي ساهمت فى إحداث التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية، منها مجموعة من العوامل الداخلية تمثلت فى: العامل الاقتصادى الذى كان حاكما فى التحول الديمقراطى إذ اعتبر المقوم الأساسي للتحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية، إلى جانب العامل الاجتماعى (الثقافى) وعمادها الفكر الكونفوشيوسي، والمسيحية وانتشارها فى كوريا، فصلا عن العامل السياسي الذى كان أساسه دور النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية، ورؤيتها للتحول الديمقراطى فى كوريا، والتى ارتبطت بأول رئيس مدنى منتخب من قبل الشعب الكوري وهو الرئيس سام.

إلى جانب العوامل الخارجية التي تمثلت فى دور الولايات المتحدة، واثر الاقتداء، وأثر العولمة، وقد ساهمت فى احداث التحول الديمقراطى، خاصة الولايات المتحدة ودعمها للاقتصاد الكوري.

ولهذا مثلت التجربة الكورية نموذجاً من التحول الديمقراطى تشابكت فيها العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية التى كانت محبذة للتحول الديمقراطى، ولم تقف معوقاً لها.

المراجع

١. كوريا الجنوبية، متاح علي الرابط التالي :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

٢. د.محمد السيد سليم(محرر)، **النموذج الكورى للتنمية**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٦، ص ٤٧١.

٣. رضا محمد هلال، "الاطار التاريخى لتطور النظام السياسي الكوري (١٩٤٨- ١٩٩٣)"، ضمن: د.عبد العزيز شادى و مدحت أيوب (محرران)، **التحولات السياسية فى كوريا**، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٢، ص ٢٥-٢٧.

٤. محمد عبد الحميد عبد اللطيف، من احلال الواردات إلى التصنيع للتصدير: **عوامل النجاح الكورى**، القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٨٣.

5. Jung Hae Gu and Kim Ho Ki, "Development of Democratization Movement in South Korea", at:
http//iis-db.stanford.edu/pubs//٢٢٥٩١Development_of_Democratization_Movement_in_South_Korea-1.pd

6. Ibid, P.14-16.

٧. د.عبد العزيز شادى ومدحت أيوب (محرران)، **التحولات السياسية فى كوريا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢، ص٢٩.

٨. د.علاء سالم، "كوريا الجنوبية ورياح تغيير الديمقراطية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع ٩٢، القاهرة: مؤسسة الاهرام، أبريل ١٩٨٨، ص ٢٢١.

٩. د.صلاح سالم (محرر)، **الانتخابات البرلمانية فى دول الجنوب**، القاهرة: مركز دراسات وابحاث الدول النامية، ١٩٩٧، ص ١٧٥.

10. Lee Sung Choon, "Wanted New Political Leaders", **Korea Focus**, Vol.3, No.2, 1992, P.10.

١١. صمويل هنتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٣، ص١٢٠.

١٢. محمد زاهى بشير، "الديمقراطية والاصلاح السياسي" فى: د.كمال المنوفى ويوسف الصوانى (محرران)، **الديمقراطية والاصلاح السياسي فى الوطن العربي**، بنغازى:

المركز العالمى لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، ٢٠٠٦، ص ٦٧- ٦٨.

13. George Serenson, Democracy, "Democratization: Processes and Prospects in Changing World," **Boulder: Westview Press**, 1998, P. 64- 81.

١٤. د.ماجدة صالح، "تعقيب"، ضمن: د.نادية مصطفى (اشراف علمى)، مداخل التحليل الثقافى لدراسة الظواره السياسية والاجتماعية: **المنطلقات والمجالات والمفاهيم فى العلوم الاجتماعية والسياسية**، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠١١، ص ١٩١- ١٩٢.

١٥. نجلاء الرفاعى، "التنمية فى فكر بارك تشونج هى"، ضمن: د.سيف الدين عبد الفتاح و السيد صدقى (محرران)، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١، ص ١٤٦.

١٦. عمرو هاشم ربيع، "كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية إلى الديمقراطية"، مرجع سابق ، ص ٢٨-٢٩.

١٧. نجلاء الرفاعى، "التنمية فى فكر بارك تشونج- هى"، مرجع سابق، ص ١٥٠- ١٥١.

١٨. خالد زكريا، "العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية فى كوريا"، ضمن: د.محمد السيد سليم (محرر)، **النموذج الكورى للتنمية**، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٦، ٤٩٣.

١٩. نجلاء الرفاعى، " التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية"، ضمن: د.عبد العزيز شادى و مدحت أيوب (محرران)، **التحولات السياسية فى كوريا**، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٢، ص١٠٥- ١٠٦.

20. Stephen Kirely, "Korean Democracy Today", **Korean Affairs**, No.1, July 1992, P.96.

21. Larry Diamond (ed.), Political Culture and Democracy in Developing Country, **Boulder: Lynne Reamer Publisher**, 1993, P.210- 211.

22. Martin Hart Landsberg, "The Rush of Development: Economic, Political Struggle in South Korea", **New York: Monthly Review Press**, 1993, P.278- 279.

٢٣. نجلاء الرفاعى، "التنمية فى فكر بارك تشونج- هى"، مرجع سابق، ص ١٥١.

24. Dennis M. Hant, "Class Formation and Industrialization of Culture: The Care of South Korean, Middle Class", **Korea Journal**, Vol.33, No.2, 1993, P.95- 96.

25. Pie Rie Lee, "Economics Values in Political Trust in Korea", **Studies in Contemporary International Development**, Vol.29, No.4, 1994, P.35.

٢٦. عبد الاله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي فى الوطن العربي: العوائق والممكنات"، **المستقبل العربي**، العدد ٢١٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٤٤-٤٥.

27. H. A. Eckstein," Culturalist Theory of Political Change", **American Political Science Review**, Vol.82, September, 1988, p. 789.
28. A. Stepan &j. Linz, "Toward Consolidated Democracies", **Journal of Democracy**,Vol. 7 No.12, 1996, p.5.
29. Kuo Cheng-tian, Christianity and Democracy in Asian Pluralistic Religious Markets: Taiwan and South Korea, at:
http://www.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/5/3/5/0 /p153502_index.html
30. Hagen koo (Ed.), "State and Society in Contemporary Korea", London: **Journal University Press**, 1998, P.163- 166.
31. Eugene Kim and Han Kyo Kim, **Korea and Politics of Imperialism, California**, Berkeley University Press, 1997, P.93.
32. T. M. Amabile, **The Social Psychology of Creatively**, New York: Springer Verlag, 1993, P.24.
33. Lim Hy Sop, "Korean Society: Current Status and Future Outlook", **Korea Focus,** Vol.6, No.2, 1998, P.88.
34. E. Kim Andrew, " A History of Christianity in Koreas: from troubled Beginings to its Contemporary Success", **Korea Journal**, Vol.35, No.2, Summer 1995, P. 39- 49.
35. Cgul Sung Yang, "Who does South Korean Political Development Stand Now", **Korea and World Affairs**, Vol.18, No.1, 1994, P.340-341.

٣٦. د.سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة: نقد للتمركز الأوربي والتمركز الأوربي المعكوس**، بيروت: معهد الاتحاد العربي، ١٩٨٩، ص ٧١.

37. Ronald Robertson, **Globalization: Social Theory and Global Culture**, London: Sagle Publication, 1992, P.102.

٣٨. د.عبدالوهاب الكيالي (محرر)، **موسوعة السياسة**،ج٤، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ٨٣٣.

39. Prentice Hall, 1995, PP.289-290.:Blondel, J, Compartive Government: An Introduction, London
40. Larry Diamond (ed.), Political Culture and Democracy in Developing Country, Op.Cit, P.272.

٤١. د.عبد السلام نوير، "محددات النظام الحزبي فى كوريا الجنوبية"، ضمن: د.هدى متكيس

وخديجة عرفة (محرران)، **النظام الحزبي وقضايا التنمية فى كوريا الجنوبية**، القاهـرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥، ص ٨٦-٨٨.

٤٢. ماجدة صالح، "تقييم الظاهرة الحزبية فى كوريا الجنوبية"، ضمن: د.هدى ميتكـيـس و خديجة عرفة (محرران)، **النظام الحزبي وقضايا التنمية فى كوريا الجنوبية**، مـرجـع السابق، ص ١٩٣.

43. Victor D. Cha, "Politics and Democracy under the Kim Young Sam Government: Something old, something New, **Asian Survey**, Vol.33, No.9, Sep. 1993, P.835.
44. Victor D. Cha, "Politics and Democracy under the Kim Young Sam Government: Something old, **something New**, Ibid, P.853-854.
45. Sanghyun Yoon, "South Korea 's Kim Young Sam Government: Political Agendas", **Asian Survey**, Vol.36, No.5, May 1996, P.511-512.
46. Victor D. Cha, "Politics and Democracy under the Kim Young Sam Government: Something old, **something New**, Op.Cit, P.854.

٤٧. راجع :

- Sanghyun Yoon, "South Korea 's Kim Young Sam Government: Political Agendas", Op.Cit, P.513.
- Victor D. Cha, "Politics and Democracy under the Kim Young Sam Government: Something old, something New, Op.Cit, P.8.
- Chong-Sik Lee and Hyuk-Sang Sohn, "South Korea in 1993: The Year of the Great Reform", **Asian Survey**, Vol.34, No.1, Jan. 1994, P.2.

48. Hahan Chese Bong, "Democratic Reform in Korea", **Korea Observer**, Vol.5, No.5, 1997, p.9.

٤٩. نجلاء الرفاعى، "التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية"، مرجع سابق، ص ١١٨.

50. Sanghyun Yoon, "South Korea 's Kim Young Sam Government: Political Agendas", Op.Cit, P.516- 517.
51. Choi Sang Yang, "Tree Basic Problems for Reform", **Korea Focus**, Vol. 1, No.5, 1993, P.19.
52. Soong Hoom Kil, "Political Reforms of the Kim Yong Sam Government", **Korean Affairs**, No.6, 1997, P.23-24.

٥٣. عمرو هاشم ربيع، "كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية إلى الديمقراطية"، ضمن: د.مراد ابراهيم الدسوقى وأخرون، **النمور الأسيوية: تجابر فى هزيمة التخلف**، مؤسسـة

الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ٢٨- ٢٩.

54. Sung Moon Pae, **Korea Leading Developing Nations**, New York: University press of American, 1996, P.143.

55. James Fower, "The U.S. and South Korea Democratization", **Political Science Quarterly**, Vol.114, No.2, 1999, P.285- 286.

٥٦. نجلاء الرفاعى، "التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية"، مرجع سابق، ص ١٠٨- ١٠٩.

57. Paul Dimond, "The Phillippines: Fragile Democracy or Strong Republic?", **Asian Affairs**, Vol. xxii, No. II, July 2006, P.213.

58. Kim Yong Sam, "Prospects for Globalization", **Korea Focus**, Vol.8, No.1, 2000, P.12.

٥٩. مدحت أيوب (محرر)، **كوريا والعولمة**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢، ص١٢٥.

60. Yung Young Tae, "Labor Movement and Democracy in the Age of Global Neoliberalisim: the Case of Korea", **Korea Journal**, Vol.40, No.2, 2000, P.8.

٦١. د.سامح غالى، "محادثات السلام بين شطرى كوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، ع ١٣٣، القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو ١٩٩٨، ص ٢٢٧.

62. Kim Joe Chul, "New Trade Strategy for the 21 Country", **Korea Focus**, Vol.8, No.3, 2000, P.103- 105.

٦٣. د.وحيد عبد المجيد، "العلاقة بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادى: تجارب النمور الآسيوية والصين بين الاستثناء والقاعدة"، **جريدة الحياة اللندنية**، ٥-٥- ١٩٩٤.

64. Doh-Jong Kim, "The Korean Student Movement in Retrospect: from Mobilization to Institutionalization", **Korea Observer**, Vol.XIV, No.2, Summer 1993, P.246.